

الفصل الأول

التعددية السياسية في الإسلام

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السياسة والحرية السياسية في الإسلام.

المبحث الثاني : الحزبية السياسية في ظل الدولة الإسلامية ، وأنظمة الحكم المعاصرة.

المبحث الثالث : ضوابط التعددية السياسية.

obeikandi.com

المبحث الأول

السياسة والحرية السياسية في الإسلام
ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : تعريف السياسة .

المطلب الثاني : الحرية السياسية في الإسلام .

obeikandi.com

المطلب الأول

تعريف السياسة ، والفرق بين الشرعية منها والوضعية

السياسة في اللغة :

السِّيَاسَةُ - بالكسر - مصدر سَاسَ الأمر سِيَاسَةً : إذا قام به ؛ وهي القيام على الشيء بما يصلحه ؛ وَسَوَّسَهُ القوم : إذا جعلوه يسوسهم ؛ قال الجوهري : سُسْتُ الرعية سياسة ، وَسَوَّسَ الرجل أمور الناس ، إذا ملك أمرهم ، وروى قول الخطيئة :

لقد سَوَّسْتَ أمرَ بنيكَ حتى تركَهُم أدقَّ من الطحين

وفي الحديث : « كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَسُوسُهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ » ^(١) ، أي تتولى أمورهم ، كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ^(٢) .

والسِّيَاسَةُ كذلك بمعنى الأمر والنهي ، ومنه قولهم : سست الرعية سياسة ، إذا أمرتها ونهيتها ؛ وهي بمعنى التأديب والتجربة ، يقال : فلان مجرب ، قد ساس وسيس عليه ، أي أدب وتأدب ^(٣) .

وجميع هذه المعاني في أصل الوضع اللغوي تدور حول تدبير الأمر ، والقيام بإصلاحه ؛ والقائم بذلك سمي سائساً ، والجمع ساسة وسواس ^(٤) .

(١) أخرجه ابن ماجه : السنن (كتاب الجهاد ، باب الوفاء بالبيعة ٢/ ٩٥٨ ح ٢٨٧١) ، والحديث صحيح ، الألباني : صحيح ابن ماجه (٢/ ٩٥٨ ح ٢٨٧١) .

(٢) ابن منظور : لسان العرب (٦/ ١٠٨) ، مادة : سوس .

(٣) الفيروزآبادي : القاموس المحيط (ص : ٤٩٦) .

(٤) مجموعة علماء : المعجم الوسيط (١/ ٤٦٢) .

فهذا أصل وضع السياسة في اللغة ، ثم وُسِّمت بأنها : القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح ، وانتظام الأموال^(١) .

السياسة في الاصطلاح :

استعملت كلمة السياسة بمعنى الأحكام التي تُسَّاس بها الرعية ، فقد جاء في قوانين الوزارة عبارة « قانون السياسة »^(٢) ؛ كما سَمَّى ابن قتيبة كتابه : « الإمامة والسياسة »^(٣) ؛ واستعملها فقهاء الفكر السياسي الإسلامي بمعنى الأحكام السلطانية^(٤) ؛ وهاك تعاريف فقهاء المسلمين وعلمائهم للسياسة :

١- قال ابن نجيم - رحمه الله : « هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها ، وإن لم يُرَدَّ بذلك الفعل دليل جزئي »^(٥) .

٢- وعرفها ابن عقيل - رحمه الله - بأنها : « ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يضعه الرسول ﷺ ، ولا نزل به وحي »^(٦) .

٣- وقال ابن خلدون - رحمه الله : « هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها »^(٧) .

٤- وعرفها عبد الرحمن تاج بأنها : « الأحكام التي تنظم بها مرافق

(١) ابن نجيم : البحر الرائق (٥/٧٦) .

(٢) الماوردي : قوانين الوزارة (ص : ٥٣) .

(٣) ابن العربي : العواصم من القواصم (ص : ٢٦١) .

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية (ص : ١٢٠) .

(٥) ابن عابدين : منحة الخالق على البحر الرائق (٥/٧٦) .

(٦) ابن القيم : الطرق الحكيمة (ص : ١٧) .

(٧) ابن خلدون : المقدمة (ص : ١٩١) .

الدولة ، وتدبر شؤون الأمة ، مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة ، نازلة على أصولها الكلية ، محققة أغراضها الاجتماعية ، ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة «^(١) .

ويتضح من التعاريف : أن السياسة في نظر علمائنا لا بد أن تكون مندرجة تحت أصول الشريعة العامة ، وقواعدها الكلية ، وموافقة لمقاصدها المعبرة ، غير مخالفة لنص ، أو إجماع ، أو قياس ، ومحقة لمصلحة تقرها الشريعة ، وأن تصدر عن ولي أمر مختص ، لتدبير شؤون المسلمين تحت مظلة سيادة الشرع^(٢) .

فالسياسة جزء لا يتجزأ من الإسلام ، ولا فرق في الإسلام بين السياسة والدين .

ويعد العمل السياسي اليوم فرض عين ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهٗمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج : ٤١] .

يقول الشيخ سعيد حوى - رحمه الله : « فما دام حكم الإسلام غير قائم الآن ، فالعمل السياسي فرض عين على كل مسلم ، وإذا كانت الفوضى لا تقيم حكماً ، فالنظام فريضة ، وكل ما يحتاجه المسلمون لإقامة الحكم الإسلامي فهو فريضة ، وهذا كله يطلق عليه اسم العمل السياسي »^(٣) .

تعريف السياسة - Politics - عند الوضعيين :

١- تعريف رايMOND جيتل الأمريكي يقول : « إن علم السياسة هو علم

(١) الدريني : خصائص التشريع الإسلامي (ص : ١٩٠) .

(٢) عمرو : السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية (ص : ٢٨) .

(٣) حوى : جند الله ثقافة وأخلاقاً (ص : ٣٩٧) .

الدولة ؛ لأنه يبحث في التنظيمات البشرية التي تُكوّن وحداتٍ سياسية ، وتنظيم حكوماتها وفعاليات هذه الحكومات ، التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها ، وفي علاقاتها بالدول الأخرى .

٢ - أما ريمون آرون الفرنسي فيعرفها على أنها : « دراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ؛ أي العلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين ؛ وبعبارة أخرى : كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات » .

٣ - ويرى الكاتب الهندي أبادوراي أنها : « دراسة تنظيم الجماعة ، وأن الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الأسرة والقبيلة ، والنقابة العمالية أو المهنية ، وهو يرى أن الجماعة كبرت أو صغرت لا بد لها من سلطة كي تنظم ، فالسياسة هي ممارسة السلطة » ^(١) .

وعلى ذلك نجد أن هذه التعريفات تعكس توجهات متفاوتة في النظر إلى علم السياسة ، وإن كانت جميعها تلتقي على أن هذا العلم يركز على موضعين أساسيين هما : الدولة ، والسلطة ^(٢) .

وهذه السياسة لا تسمى شرعية ^(٣) ؛ إذ إن الإنسان دنيوي فقط ، والحضارة دنيوية - علمانية - فقط ، ومن ثم فالسياسة فيها هي : فن الممكن الدنيوي ، من الواقع الدنيوي ، دونما علاقة بين هذه الدنيا وبين الآخرة ، ولا علاقة بين تدبير المعاش وسياسة العمران ، وبين الاستقامة الدينية ^(٤) .

الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية :

بعد عرض تعاريف كل من الفريقين الإسلامي والوضعي ، يتضح جلياً

(١) عدوان : جذور علم السياسة (ص : ٣) .

(٢) السابق نفسه .

(٣) عمرو : السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية (ص : ٢٨) .

(٤) عمارة : الإسلام والسياسة (ص : ٢١) .

أن هناك ثمة فوارق جوهرية بينهما ، ومن أهم هذه الفوارق :

١- أن السياسة الشرعية تسعى لتصريف شؤون الأمة ، وتحقيق مصالحها في العاجل والآجل ، بما يتوافق ونظم الإسلام وتعاليمه.

أما السياسة الوضعية فتوجهاتها متعددة ، تختلف باختلاف قادتها وأصحابها ، وتقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها.

ولقد ميّز ابن خلدون - رحمه الله - السياسة الإسلامية عن السياسة الدنيوية ، فالأولى سياستها شرعية ، تربط صلاح الدنيا بصلاح الآخرة ، بينما لا تربط الثانية بين الصلاحين : « فالسياسة الدنيوية هي المفروضة من العقلاء ، وأكابر الدولة وبصرائها ، وهي لا تطلع إلا على مصالح الدنيا فقط ، بينما السياسة الإسلامية مفروضة من الله بشارع يقررها ويشعرها ، وهي نافعة في الحياة الدنيا والآخرة » ^(١).

يقول الدكتور محمد عمارة : « ذلك هو جوهر ومنطلق الخلاف بين مضمون السياسة في الحضارة الإسلامية ، ومضمونها في الحضارة الغربية ، يبدأ الخلاف حول مصدر كل حضارة للإنسان ، خليفة هو عن الله سبحانه وتعالى ، فتكون دنياه معبراً إلى الآخرة ، التي هي خير وأبقى ، فيسوس عمران الدنيا بشريعة الدين ، قياماً بتكاليف عقد وعهد الاستخلاف على النحو الذي يجعل هذه السياسة سياسة شرعية ؟ أم أن هذا الإنسان هو سيد الكون الذي تقف معارفه وعلومه عند ظاهر الحياة الدنيا.. والذي تهدف سياسته للعمران لتحقيق المقاصد الدنيوية ، ولا شيء وراءها ، حتى ليفصل الدين عن العمران كله ، وليس فقط عن الدولة كسلطة تنفيذية؟ » ^(٢).

(١) ابن خلدون : المقدمة (ص : ١٩٠).

(٢) عمارة : الإسلام والسياسة (ص : ٢٢).

٢- وتُميَّز السياسة الشرعية عن السياسة الوضعية باعتماد الأولى على مصادر التشريع الإسلامي ، وارتباطها بالوحي ، واعتماد الثانية على الأعراف والتجارب الموروثة أو غيرها ، دون ربطها بمصدر سماوي^(١).

يقول الدكتور يوسف القرضاوي : « من الواضح الذي لا يكاد يحتاج إلى شرح : أن السياسة الشرعية هي السياسة القائمة على قواعد الشرع ، وأحكامه ، وتوجيهاته ، فليست كل سياسة شرعية ، فكثير من السياسات تعادي الشرع ، وكثير من السياسات لا تبالي بالشرع ، رضي أم سخط ، قبل أو رفض ، إنما تمضي في طريقها وفقاً لتصورات أصحابها وأهوائهم ، فمنهم من يحكم فلسفات وأفكاراً معينة « أيديولوجيات » يستند إليها ، ويعدل عليها ، كما يفعل العلمانيون المعاصرون سواء كانوا عينيّين « ليبراليين » ، أم سياسيين ماركسيّين ، ومنهم من يحكم تقاليد ورثها عمّن سبقوه من آباء أو زعماء ، لا يسأل نفسه أهى موافقة لشرع أم مخالفة؟ ومنهم من يحكم هواه ومصالحته ، وبقاءه على الكرسي ، ولا يعبأ بمصلحة الأمة ، ولا بمبادئها وطموحاتها ، ولا بقيمتها ومعتقداتها ، ومثل هذه السياسات لا يمكن أن تعتبر سياسة شرعية ، إنما السياسة الشرعية المنشودة : شرعية المنطلقات ، شرعية الغايات ، شرعية المناهج^(٢).



(١) عمرو : السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية (ص : ٢٨) .

(٢) القرضاوي : السياسة الشرعية (ص : ٢٦) .

المطلب الثاني

الحرية السياسية في الإسلام

يقصد بالحرية السياسية : أن تكون الأمة صاحبة السيادة العليا في شؤون الحكم ، سواء عن طريق اختيار الحاكم ومراقبته ومشاركته ، أو في عزله^(١) . والحرية السياسية ليست منحة من أحد ، بل هي جزء أصيل من صميم هذا الدين ، وقد كفلها الإسلام بكل معانيها ، بل وحثَّ ولاية الأمر على ممارستها ممارسة جادة في واقع الحياة السياسية.

وسوف نتحدث عن هذه الحريات السياسية الأربع ، وهي : حرية اختيار الحاكم ، ومشاركته ، ومراقبته ، وكذلك عزله ، ثم أختم حديثي بالحديث عن حريتين أخريين ؛ لما لهما من ارتباط مباشر ، وعلاقة وثيقة بالحرية السياسية ؛ إذ لا قيمة للحرية السياسية بدونهما ، وهما : حرية الرأي ، وحرية التمتع بالأمن.

الفرع الأول : حق الأمة في اختيار رئيس الدولة :

إن الأمة هي صاحبة الشأن في اختيار رئيس الدولة ، فمن اختارته لهذا المنصب كان له الحق بالقيام بمهام رئاسة الدولة الإسلامية ، ويتولى أمرها. وأساس هذا الحق أن الأمة مسؤولة عن تنفيذ أحكام الشرع ، فقد خاطبها الإسلام بوجوب إدارة شؤونها وفق الأحكام الشرعية وإليك أدلة الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء :

(١) الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية (ص : ٧١) ، وافي : حقوق الإنسان في الإسلام (ص : ١٨٥).

أولاً : القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [التوبة : ٧١] .

٢- قال الله سبحانه : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء : ١٣٥] .

٣- وقال : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] .

وجه الدلالة : هذه النصوص وأمثالها تدل على أن الأمة بمجموعها هي المسؤولة عن تنفيذ القانون الإلهي ، وتسيير شؤون الناس جميعاً .

وبما أنه يتعذر على الأمة مباشرة جميع سلطاتها ، وقيامها بواجب التنفيذ بصورتها الجماعية ، فقد تحتم عليها الإنابة فيه ، بأن تختار الإمام أو الحاكم ، ليزاول ما تملكه من سلطة نيابية عنها ، وينفذ ما هي مكلفة به شرعاً^(١) .

ثانياً : السنة :

١- قال رسول الله ﷺ : « إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ ، فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ »^(٢) .

٢- قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً »^(٣) .

وجه الدلالة : إن هذين الحديثين وأمثالهما يوجبان على الأمة تنصيب

(١) البياضي : النظام السياسي في الإسلام (ص : ٢٢٣) ، زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٢٦) .

(٢) سبق تحريجه (ص : ٣٢) ، وهو حسن صحيح .

(٣) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ٣/ ١٤٧٨ ح ١٨٥١) .

إمام عليها ، يدير شؤونها ، ومبايعته على ذلك.

ثالثاً : أقوال الفقهاء - رحمهم الله - في تقريرهم لهذا الحق :

ونقدم ثلة من أقوال الفقهاء - رحمهم الله - أكدوا على أن الأمة هي صاحبة الحق في اختيار إمامها :

قال البغدادي - رحمه الله : « قال الجمهور الأعظم من أصحابنا - يقصد أهل السنة - ومن المعتزلة ، والخوارج ، والنجارية : إن طريق ثبوتها - أي الإمامة - الاختيار من الأمة » ^(١).

وإلى مثل هذا ذهب الماوردي - رحمه الله - فقال : « استخلف رسول الله ﷺ على جيش مؤتة زيد بن حارثة ﷺ وقال : « إِنْ قُتِلَ فَجَعَفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَإِنْ أُصِيبَ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ، فَإِنْ قُتِلَ فَلْيَرْتَضِ الْمُسْلِمُونَ رَجُلًا » ^(٢). فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد ﷺ فإذا فعل النبي ﷺ ذلك في الإمارة جاز مثله في الخلافة » ^(٣) ، ففي هذا الحديث تشريع للأمة يمنحها حق اختيار الحاكم.

وبين ابن قدامة - رحمه الله - هذا الحق بقوله : « من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ، ثبتت إمامته ، ووجب معونته » ^(٤).

فأقول العلماء هذه وغيرها ، تؤكد على حق الأمة في اختيار الحاكم ومبايعته ، وأنها الموكلة بهذا الجانب لو حدها.

(١) البغدادي : أصول الدين (ص : ٢٧٩).

(٢) أخرجه ابن عبد البر : التمهيد (٨/ ٣٨٨) ، والحديث صحيح ، الألباني : إرواء الغليل (٦/ ١٠١ ح ١٦٦٢). وزيادة « فليرتض المسلمون رجلاً » لم أعثر عليها ، ولكن ومع افتراض عدم صحة الزيادة ، فإن النبي ﷺ قد أقر الصحابة ﷺ على اختيارهم لخالد بن الوليد ﷺ .

(٣) الماوردي : الأحكام السلطانية (ص : ١٣).

(٤) ابن قدامة : المغني (٥/ ٩).

الفرع الثاني : حق الأمة في المشاركة في الحياة السياسية :

ويقصد بذلك : أن للفرد حقاً في أن يشارك سلطة الحكم أعمالها ، توجيهاً وإدارة وتنفيذاً ، وكل ما يتعلق بأمور الدولة وشؤونها ^(١) .

والمشاركة في الحياة السياسية ليست حكراً على أحد ، وليس لفرد ، أو فئة ، أو طبقة أن تستأثر بها دون الآخرين .

ويتضمن هذا الحق الاشتراك في الانتخابات المختلفة ، والاستفتاءات المتنوعة ، وكذلك حق الترشيح للهيئات والمجالس المنتخبة ، وأخيراً حق التوظيف ، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة والسلطات الحكومية ^(٢) .

وستحدث عن هذه الحقوق الثلاثة : حق الترشيح ، والانتخاب ، وتولي الوظائف العامة .

حق الترشيح :

ويقصد به : حق الفرد في ترشيح نفسه لمنصب من مناصب الدولة ، أو وظيفة من وظائفها العامة .

وقد اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : عدم جواز ترشيح الفرد نفسه لوظيفة عامة ، أو لمنصب رئاسي أو نيابي في الدولة ، ومن ذهب إلى هذا الرأي الأستاذ محمد أسد ، والإمام المودودي ^(٣) .

القول الثاني : جواز ذلك ، لمن توفرت فيه الشروط والمواصفات الشرعية ، ومن ذهب إلى ذلك الدكتور عادل الشويخ ، والدكتور عبد الكريم زيدان ،

(١) سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان (ص : ١٨١) .

(٢) عبد الله : النظم السياسية والقانون الدستوري (ص : ٢٣٤) .

(٣) أسد : منهج الإسلام في الحكم (ص : ٩١) ، المودودي : نظرية الإسلام السياسية (ص : ٥٣) .

والدكتور منير البياتي^(١).

الأدلة :

أدلة القول الأول :

١ - عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، ألا تستعملني؟ قال : فضرب بيده على منكبي ، ثم قال : « يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا »^(٢).

٢ - قال رضي الله عنه لعبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِّلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا »^(٣).

وجه الدلالة : يبين هذان الحديثان عدم جواز سعي الفرد المسلم للوظيفة العامة ، وترشيح نفسه لها ، أو طلبه إياها.

يقول الإمام النووي - رحمه الله - في تعليقه على حديث أبي ذر رضي الله عنه : « هذا الحديث أصل عظيم في اجتناب الولايات ، لاسيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية »^(٤).

أما ترشيح الإنسان غيره فجائز ؛ لأنه لا يتضمن طلب الإمارة ، وإنما

(١) البياتي : النظام السياسي في الإسلام (ص : ٣٢٧) ، زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٥٣) ، الشويخ : تقويم الذات (ص : ٢١ ، ٢٢).

(٢) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ح ١٨٢٥).

(٣) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الأحكام ، باب من لم يسأل الإمارة أعانته الله عليها ٦/ ٢٦١٣ ح ٦٧٢٧) ، مسلم : الصحيح (كتاب الأيمان ، باب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ٣/ ١٢٧٣ ح ١٦٥٢).

(٤) النووي : شرح صحيح مسلم (١٢/ ٢١٠).

يتضمن دعوة الأمة إلى انتخاب المرشح الكفاء ، ومثل هذه الدعوة أمر جازم مستساغ^(١).

أدلة القول الثاني :

استدلوا بقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۚ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ .

[يوسف : ٥٥]

يقول الآلوسي - رحمه الله : « وفيه دليل على جواز طلب الولاية ، إذا كان الطالب ممن يقدر على إقامة العدل ، وإجراء أحكام الشريعة »^(٢).

وجه الدلالة : إن ترشيح الكفاء نفسه يعتبر من قبيل الدلالة على الخير ، وإرشاد الأمة ، وإعانتها على انتخاب الأصلح ، فهذا يوسف - عليه السلام - قد رشح نفسه لتولي منصب رفيع في الدولة .

القول الرابع :

بعد النظر في كلا القولين وأدلة كل منهما ، يتبين لي رجحان القول الثاني ، القائل بجواز الترشيح ؛ للتعليل الذي ذكره .

أما الأحاديث الواردة بمنع طلب الولاية ، فيمكن حملها على طلب الولاية ممن يطلب بها دنيا ورياسة واستعلاء ، لا القيام بفرضيتها ، أو من ضعيف لا تتوفر فيه شروطها بدليل القرآن الكريم ، فقد دل على طلب يوسف - عليه السلام - الولاية ، كما أن السنة الناهية عن طلب الولاية ، ورد فيها تعليل ذلك النهي بأنه : التطلع المذموم إلى المسؤولية للاستعلاء بها ، واتباع هوى النفس ، لا القيام بفرضيتها^(٣) ، يدل على ذلك قوله

(١) زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٥٣).

(٢) الآلوسي : روح المعاني (٥ / ١٣).

(٣) البياتي : النظام السياسي في الإسلام (ص : ٣٢٧).

ﷺ : « إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ ، وَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ^(١) .

وقد أجاز الماوردي - رحمه الله - ذلك بقوله : « فحق الترشيح في الإسلام مكفول لمن توافرت فيه الأهلية المطلوبة لمتولي الوظيفة ، فله أن يتقدم بنفسه لطلبها ، أو أن يقدمه غيره » ^(٢) .

حكم الدعاية للترشيح :

إذا جاز الترشيح ضمن المعايير التي ذكرت ، فليس لمن رشح نفسه أن يقوم بالدعاية الانتخابية التي يقوم بها المرشحون عادة في الوقت الحاضر ، من مديح لأشخاصهم ، وتنقيص في حق غيرهم ، وإنما يجوز للمرشح أن يعرف نفسه للناخبين ، ويبين لهم فكرته ومنهاجه في العمل ، ولا يزيد على ذلك ^(٣) .

يقول الإمام الآلوسي - رحمه الله : « يجوز للإنسان مدح نفسه بالحق ، إذا جهل أمره » ^(٤) .

ويقول ابن الجوزي - رحمه الله : « إذا خلا مدح الإنسان لنفسه من بغي وتكبر ، وكان مراده به الوصول إلى حق يقيمه ، وعدل يحويه ، وجور يبطله ، كان ذلك جميلاً جائزاً » ^(٥) .

ويتضح من هذه النصوص ترجيح مدح النفس ، عندما يرى الإنسان

(١) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الأحكام ، باب ما يكره من الحرص على الإمارة ٦/٢٦١٣ ح ٦٧٢٩) .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية (ص : ٧) .

(٣) البياتي : النظام السياسي الإسلامي (ص : ٣٢٨) ، زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٥٤) .

(٤) الآلوسي : روح المعاني (١٣/٥) .

(٥) ابن الجوزي : زاد المسير (٤/٢٤٥) .

نفسه صالحاً لولاية دينية ، لا يجد غيره أصلح منه لها ، وهذا دليل الإيجابية ، وعلى هذا فعلى الداعية ألا يبرر سلبته أحياناً بالتقوى ، أو التواضع ، وعليه بالتصدي لإظهار نفسه للمهمات الإسلامية ^(١) .

حق الانتخاب :

ويقصد به : السلطة القانونية المقررة للناخب ، لا لمصلحته الشخصية ، ولكن لمصلحة المجموع ^(٢) .

فمن حق كل فرد في المجتمع الإسلامي سواء كان ذكراً أو أنثى - إذا كان بالغاً عاقلاً - أن يكون له رأي في مصير الدولة ؛ لأنه منعم عليه بنصيبه من الخلافة العمومية ، ولم يخص الله تعالى تلك الخلافة بشروط خاصة ، من الكفاءة والثروة ، بل هي مشروطة بالإيمان والعمل الصالح ، فالمسلمون سواسية في حق التصويت وإبداء الرأي ^(٣) .

وحق الانتخاب يجد سنده في الكتاب والسنة :

أولاً : القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

٢- قال الله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى : ٣٨] .

وجه الدلالة : أمر الله تعالى بالشورى ، وحث عليها ، ومن أهم الأمور التي تجري فيها الشورى ، مشاورة الأمة فيمن يحكمها أو يمثلها ، والوسيلة التي من خلالها يُتعارف على رأي أفراد الأمة هو الانتخاب .

ثانياً : السنة :

قال رسول الله ﷺ في بيعة العقبة الثانية ، وبعد أن تمت البيعة لثلاثة

(١) الشويخ : تقويم الذات (ص : ٢٢) .

(٢) عبد الله : النظم السياسية والقانون الدستوري (ص : ١٦١) .

(٣) المودودي : نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور (ص : ٥٥) .

وسبعين رجلاً وامرأتين من الأوس والخزرج ، قال لهم عليه الصلاة والسلام : « أَخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنِي عَشَرَ نَقِيبًا يَكُونُونَ عَلَى قَوْمِهِمْ » ^(١).

وجه الدلالة : أرسى النبي ﷺ في هذا الحديث مبدأ الانتخاب ، بل وشرع أول سابقة دستورية في ذلك.

حق تولي الوظائف العامة :

الوظيفة العامة أمانة استرعانا الله عز وجل إياها ، وهي تكليف ، وليست حقاً للفرد على الدولة المسلمة ، بل طلب الفرد لها وحرصه عليها يحول بينه وبين هذه الوظيفة ، روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال : « دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي ، فقال أحد الرجلين : أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وقال الآخر مثله ، فقال ﷺ : « إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ » ^(٢).

ميزان الاختيار :

يقوم ميزان الاختيار والتقنين لإسناد الوظيفة إلى أهلها على دعامتين أساسيتين هما : القوة والأمانة ، قال الله تعالى : ﴿ إِنِّ خَيْرٌ مَنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ ﴾ [القصص : ٢٦].

والقوة : هي القدرة والكفاءة على القيام بمهام الوظيفة ، وهي تختلف باختلاف الوظائف.

أما الأمانة : فترجع إلى إدارة شؤون الوظيفة ، حسب ما يقضي به

(١) أحمد : المسند (مسند كعب بن مالك ٣/ ٤٦١ ح ١٥٨٣٦) ، والحديث حسنه الأرنؤوط في تحقيق المسند .

(٢) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الأحكام ، باب ما يكره من الحرص على الإمارة ٦/ ٢٦١٤ ح ٦٧٣٠).

الشرع الإسلامي ، مع خشية الله ومراقبته ، لا خشية الناس وطلب مرضاتهم^(١).

إن عدم التزام رئيس الدولة وولاة الأمر بضوابط التعيين ، في إسناد الوظيفة العامة إلى من يستحقها ، يعد خيانة للأمانة ، وتضييعاً لها ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ » ، قيل : كيف إضاعتها؟ قال : « إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ »^(٢).

ومن هنا تقع المسؤولية والأمانة على ولاة الأمور ، في اختيار الأحق والأصلح للوظيفة العامة ، واصطفائه.

الفرع الثالث : حق الأمة في مراقبة الحاكم :

من حق الأمة مراقبة الحاكم في تصرفاته وحكمه ، ومدى تنفيذه لأحكام الشرع ، لاسيما وأن العلاقة بين الأمة والحاكم هي علاقة وكالة ، ومن حق الموكل أن يراقب وكيله ؛ ليضمن على حسن تصرفه فيما وكل به .

ومستند هذا الحق : أن الحاكم وكيل عن الأمة في تطبيق منهج الله ، فإن التزم ذلك أعانته ، وإن انحرف وزاغ قوّمته ، إذ إن الأمة مكلفة شرعاً بتغيير المنكر ، ويدل على ذلك :

أولاً : القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

(١) الأسطل : حقوق الإنسان في الشريعة والقانون (ص : ٨٥) ، زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٥٦) .

(٢) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب العلم ، باب فضل العلم ١/ ٣٣ ح ٥٩) .

٢- قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١] .

وجه الدلالة : يدل هذان النصان على وجوب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر على الأمة ، إذ إنها ما نالت ومُنحت صفة الخيرية إلا بهما ، وأن الذين مكنهم الله في الأرض يحملون رسالة الإصلاح والتغيير .

ثانياً : السنة :

قال النبي ﷺ : « إِنْ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِقَابٍ مِنْهُ » ^(١) .

وجه الدلالة : يدل هذا الحديث على أن الأمة مطالبة بتغيير المنكر ، ودفع الظلم ، وظلم ذوي السلطان أعظم من ظلم غيرهم ، فالنهي عنه أولى ، وحيث إن الأمة هي من أنابت الحاكم عنها لإقامة العدل بين الناس ، فهي المسؤولة عن محاسبته على ظلمه .

ثالثاً : أقوال الحكام وهم يدعون الأمة إلى مراقبتهم :

لقد رُعي حق الأمة في مراقبة حكامها ، واعتنى به عناية تامة ، تجسد ذلك في تطبيق الخلفاء الراشدين لهذا الحق ، وتمسكهم به بل وحرصهم عليه ، وهم يدعون الأمة إلى مراقبتهم وتقويمهم إن ظهر في سيرتهم ما يخالف الشرع ، أو انحرفوا عن الجادة .

فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه قد خاطب الأمة عند توليه قائلًا : « فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي وَإِنْ أَسَأْتُ فَقَوِّمُونِي » ^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي : السنن (كتاب الفتن ، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر ٤/ ٤٦٧ ح

(٢١٦٨) ، والحديث صحيح ، الألباني : صحيح وضعيف الترمذي (ص : ٤٩٠ ح ٢١٦٨) .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية (٦/ ٣٠١) ، الطبري : الرياض النضرة (٢/ ٢١٣) .

وهذا رجل يقول لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « اتق الله يا أمير المؤمنين ، فقال له رجل من القوم : أتقول لأمر المؤمنين : اتق الله؟ فقال له عمر رضي الله عنه : دعه فليقلها لي ، نعم ما قال ؛ ثم قال عمر رضي الله عنه : لا خير فيكم إن لم تقولوها ، ولا خير فينا إن لم نقبلها منكم » ^(١).

وبهذا فإن الأمة تملك حقاً في مراقبة الحاكم وتقويمه ، فإن أبى التقويم ، فقد منحها الإسلام سلطة عزله ، وهذا ما بيته في النقطة القادمة.

الفرع الرابع : حق الأمة في عزل الحاكم :

إن الأمة هي التي تختار الحاكم لتنفيذ شرع الله ، وتصريف شؤونها ، ومن يملك حق الاختيار والتعيين ، يملك حق العزل.

وأساس هذا الحق يستند إلى أن الحاكم وكيل عن الأمة ، وقد اختارته ليمارس السلطة نيابة عنها ، فإذا خرج عن حدود وكرالته ، أو قصر ، حُقَّ للأمة عزله واختيار سواه ^(٢).

ويمكن أن تمارس الأمة حقها في عزل الحاكم بواسطة ممثليها ، وهم أهل الحل والعقد ، وذلك بسحب الثقة عنه ، فاستعمال هذا الحق يقتضي وجود المبرر الشرعي ، وهو كما ذكرنا خروج عن حدود الوكالة ، أو عجز عن القيام بمهامها ^(٣).

وهذا ما صرح به الفقهاء ، قال الغزالي - رحمه الله : « إن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته ، وهو إما معزول ، أو واجب العزل ... وهو على التحقيق ليس بسلطان » ^(٤).

(١) ابن الجوزي : سيرة ومناقب عمر (ص : ١٥١) ، ابن المبرد : محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٢ / ٦٠١) .

(٢) البياني : النظام السياسي الإسلامي (ص : ٢٦٢) .

(٣) زيدان : أصول الدعوة (ص : ٢٠٦) .

(٤) الغزالي : إحياء علوم الدين (٢ / ١٥٤) .

طرق العزل :

قد لا يستجيب الحاكم لقرار عزله الصادر عن ممثلي الأمة ، وفي هذه الحالة يجوز للأمة استعمال السبل المشروعة لتنحيته من منصبه إذا وجد المبرر الشرعي لذلك ، مثل خروجه السافر عن نهج الإسلام وأحكامه ، مما يعد كفراً في نظر الإسلام^(١).

يؤيد ذلك ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ مِمَّا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ: إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ^(٢).

بيد أن حق الأمة في عزل الحاكم الذي خولها الشرع به ليس مطلقاً في كل الأحوال ، ولكنه مقيد بتحقيق المصلحة العامة ، وألا يترتب عليه نتائج تشكل خطراً على الأمة المسلمة.

فعزل الخليفة بسبب يوجبه ، نوع من النهي عن المنكر ، فيخضع لقواعده ، ومن قواعد الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر : ألا يكون العمل على إزالة المنكر مستلزماً ، أو مفضياً إلى وقوع منكر أعظم منه^(٣).

الفرع الخامس : حرية الرأي :

يقصد بحرية الرأي : أن يكون لدى الإنسان القدرة على تكوين الرأي وإعلانه ، دون تأثير من أحد^(٤).

(١) زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٥١).

(٢) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء ٣ / ١٤٧٠ ح ١٧٠٩).

(٣) ابن تيمية : مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٢٩ ، ١٣٠).

(٤) الأسطل : حقوق الإنسان في الشريعة والقانون (ص : ١٥٢) ، الوحيدي : الفقه السياسي

والدستوري في الإسلام (ص : ٢١٢) .

وإذا كانت الديمقراطية قد أعطت هذه الحرية أهمية كبيرة ، وتحاول أن توفر لها الضمانات لحمايتها ، وتهيئ لها وسائل التعبير ، وطرق الممارسة ، وبخاصة فيما يتعلق بتكوين الرأي الآخر وحرية المعارضة^(١) ، فقد نادى الإسلام بحرية الرأي وكفلها ، ولم يجعلها مجرد حق للإنسان يطالب به ، أو يتنازل عنه ، بل هي واجب عليه وفريضة وأمانة ، ونوع من الجهاد والعبادة^(٢).

وحرية الرأي تجد أساسها في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، فقد اعتبر القرآن الكريم من يتصدى لهذا الواجب من المفلحين ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

وبهذا يثبت أن حرية الرأي السياسي مشروعة في الإسلام في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والإسلام وهو يجعل إبداء الرأي والتعبير من أوجب واجبات المسلم ، عليه أن يمارسه كلما كان لذلك مقتضى ، حذر من سلبية الإنسان ، وانعزاليته ، وعدم مساهمته بالرأي في شؤون المجتمع^(٣) ، يقول النبي ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْ عِنْدِهِ ، ثُمَّ لَتَدْعُنَّهُ فَلَا يُسْتَجِيبُ لَكُمْ »^(٤).

(١) عبد الله : النظم السياسية والنظام الدستوري (ص : ٢٤٢) .

(٢) الألفي : حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام (ص : ٤٣) ، عبد الله : النظم السياسية والنظام

الدستوري (ص : ٢٤٢) ، الفنجري : الحرية السياسية في الإسلام (ص : ٦٥) ، النجار : دور حرية

الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين (ص : ١١) .

(٣) سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان (ص : ١١٥) .

(٤) أخرجه أحمد : المسند (مسند حذيفة بن اليمان ٣٨٨/٥ ح ٢٣٣٤٩) ، والحديث حسن ، الألباني :

صحيح الجامع (٢/ ١١٨٩ ح ٢٣٣٤٩) .

وقد دعا الإسلام إلى الصدع بكلمة الحق ، والتضحية في سبيلها ، والاستشهاد دونها ، واعتبرها من أفضل أنواع الجهاد ، فقال ﷺ : « سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ ، فَأَمَرَهُ أَوْ مَهَاهُ فَقَتَلَهُ » ^(١) .

ويدعو النبي ﷺ المسلم إلى تكوين شخصيته المستقلة ، وذلك في إبدائه للرأي ، فيقول : « لَا تَكُونُوا إِمْعَةً ، تَقُولُونَ : إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَحْسَنًا ، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا ، وَلَكِنْ وَطَّنُوا أَنْفُسَكُمْ ، إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَنْ تُحْسِنُوا ، وَإِنْ أَسَاؤُوا ، فَلَا تَظْلِمُوا » ^(٢) .

هذا وقد ضرب النبي ﷺ المثل الأعلى في حرية الرأي ، وسار على نهجه الصحابة الكرام ، وسلفنا الصالح ﷺ حتى أضحت حرية الرأي سمة من سمات المجتمع الإسلامي .

فهذا سلمان الفارسي رضي الله عنه يعلن في غزوة الأحزاب عن رأيه بحفر الخندق حول المدينة ، ويأخذ برأيه النبي ﷺ ، وينتصر المسلمون ^(٣) .

بيد أن حرية الرأي التي منحها الإسلام للإنسان لا تكون مطلقة لا حدود لها ، ولكنها مقيدة بضوابط الشرع .

ضوابط حرية الرأي ، وقيودها :

قيد الإسلام حرية الرأي ، بحيث لا تخرج عن الإطار العام للشريعة الإسلامية ، ولا تتعدى أهدافها ، ومن هذه الضوابط والقيود :

(١) أخرجه ابن عبد البر : (٥٥ / ١٣) ، السيوطي : الجامع الصغير (٤ / ١٢١) ، والحديث صحيح ، الألباني : السلسلة الصحيحة (١ / ٧١٦ ح ٣٧٤) .

(٢) أخرجه الترمذي : السنن (كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الإحسان والعفو ٤ / ٣٦٤ ح ٢٠٠٧) ، وقال : « هذا حديث حسن غريب » .

(٣) المقدسي : البدء والتاريخ (٤ / ٢١٧) .

١- الاعتماد - في إعلان الرأي - على الحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، والإعراض عن الجاهلين : ﴿ آدُعْ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥] .

٢- ألا تصل حرية الرأي إلى نشر الأهواء والضلالة والبدع : بل يتعين على الفرد مراعاة المبادئ الإسلامية والعقيدة الإسلامية ، فلا يجوز له الطعن في الإسلام ، أو برسوله ﷺ ، أو بعقيدته بحجة الرأي ، فإن هذا الصنيع يجعل المسلم مرتدًا يستحق العقاب ، ولا تشفع له حرية الرأي^(١) .

٣- إبداء الرأي دون سب أو فتنة ، وعدم الجهر بالسوء : وذلك بالخوض في حق الناس بما يتنافى وسمعة المسلم ، إلا من أصابه ظلم : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] .

٤- ترك المراء والمجادلة : لما فيهما من إيذاء الآخرين ، قال ﷺ : « أَنَا زَعِيمٌ بَيْتٍ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ ، لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا ، وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ ، لِمَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَارِجًا ، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَنَ خُلُقُهُ »^(٢) ، ويقول ﷺ : « مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ ، إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ »^(٣) .

٥- عدم الخوض في أعراض الناس ، وإذاعة أسرارهم : لما يؤدي إليه

(١) زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٧٩) .

(٢) أخرجه أبو داود : السنن (كتاب الأدب ، باب في حسن الخلق / ٤ / ٢٥٣ ح ٤٨٠٠) ، والحديث حسن ، الألباني : صحيح سنن أبي داود (٤ / ٣٥٨ ح ١٩٩٣) .

(٣) أخرجه أحمد : المسند (مسند أبي أمامة / ٥ / ٢٥٢ ح ٢٢٢١٨) ، والحديث حسن ، الألباني : صحيح سنن الترمذي (٥ / ٣٧٨ ح ٣٢٥٣) ، والزعيم هو الكفيل ، والبيت هو القصر ، الخطابي : معالم السنن .

ذلك من استهتار بالقيم الأخلاقية ، وتزيين الرذيلة والانحلال الخلقي بين أفراد المجتمع^(١).

الفرع السادس : حرية التمتع بالأمن :

ويقصد بها : أن يعيش الإنسان شاعراً بالطمأنينة على نفسه وماله ، وعرضه وأهله ، ويمنع الاعتداء عليه ، أو التحقير من شأنه ، أو تعذيبه واضطهاده ، سواء كان ذلك من الدولة ، أم من أفراد المجتمع^(٢).

والأمن من أجلّ النعم الإلهية على البشرية ، ومن أعظمها في حياة الإنسان ، وبها يمكن له ممارسة حياته ، وأداء أعماله وشؤون عباداته ، وقوة عطائه^(٣).

والتأمل في منهج الإسلام ، يجده يولي هذه الحرية اهتماماً عظيماً ، حتى إن القرآن الكريم جعله بمنزلة الطعام الذي تتوقف عليه حياة الإنسان ، فقال الله تعالى - ممتناً على قريش : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش : ٣ ، ٤] .

وإذا كان الطعام حياة مادية للإنسان ، فإن الأمن حياة معنوية له^(٤).

وعندما تحدث النبي ﷺ عن ضروريات الحياة ، اعتبر الأمن أحد أعمدها ، ومن ألزم ضرورياتها ، فقال في الحديث : « مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي

(١) الأسطل : حقوق الإنسان في الشريعة والقانون (ص : ١٦٣) ، حماد : حرية الرأي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية (ص : ٤٠٤) ، سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان (ص : ١٢٥) ، الوحيدي : الفقه السياسي والدستوري في الإسلام (ص : ٢١٧) .

(٢) سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان (ص : ١٢٩) ، عبد الفتاح : القيم السياسية في الإسلام (ص : ١١٣) ، القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا (ص : ٢٢٦) .

(٣) عبد الفتاح : القيم السياسية في الإسلام (ص : ١٦٣) ، محفوظ : دعائم الأمن في توجيهات الإسلام (ص : ٨٤) ، بحث منشور في مجلة منبر الإسلام العدد (١٠) .

(٤) عبد الرحيم : نعمة الأمن في الإسلام (ص : ٥١٠) ، بحث منشور في مجلة الأزهر العدد (٤) .

سِرِّهِ ، مُعَافَى فِي جَسَدِهِ ، عِنْدَهُ طَعَامٌ يَوْمِهِ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا » ^(١) .

ونعمة الأمن تمنّاها الأنبياء ^(٢) ، ولما كانت بها بشر الله تعالى بها نبيه محمداً بدخول المسجد الحرام آمين ^(٣) ، وهي نعمة يحظى بها أهل الجنة ^(٤) .

والإسلام يعتمد في منهجه لإقرار الأمن على صدق الانتماء والولاء ، فالله تعالى وعد بالأمن ، والسيادة ، والتمكين في الأرض من يلتزمون ذلك ، فقال سبحانه : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ [النور : ٥٥] .

أما إذا انخرفت الجماعات الآمنة المطمئنة عن هدى الله تعالى ، وكفرت بأنعم الله سبحانه ، فقد توعدّها الله عز وجل بأشد العقوبات القدرية ، فقال سبحانه : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل : ١١٢] .

فالخوف عقوبة بليغة لا تكاد تعدله عقوبة ، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة ^(٥) .

(١) أخرجه البيهقي : السنن الكبرى (كتاب الزهد الكبير ٢/ ٨٩ ح ١٠٥) ، والحديث حسن ، الألباني : صحيح سنن الترمذي (٤/ ٤٧٥ ح ٢٣٤٦) .

(٢) قال الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ [إبراهيم : ٣٥] ، وقال سبحانه على لسان يوسف عليه السلام : ﴿ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ [يوسف : ٩٩] .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ [الفتح : ٢٧] .

(٤) قال الله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾ [الحجر : ٤٦] .

(٥) القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا (ص : ٢٢٧) .

وقد أوجب الإسلام على الدولة حماية الفرد من الاعتداء والأذى ،
وقيامها بتوقيع العقوبات الزاجرة على كل من يقع منه عدوان أو تجاوز أو
تعدٍّ^(١) ، وهذا الحق يجد سنده في القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ آعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَآعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَىٰ
عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤] .

٢- قال سبحانه : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .

[النحل: ١٢٦]

وجه الدلالة : يؤكد هذان النصان حق الإنسان في الأمن ، فلا اعتداء
عليه إلا بمقدار ما اقترف من الظلم.

ويقرر القرآن الكريم العقوبة التي تتناسب مع الاعتداء ، وفي هذا ضمان
لحرية الإنسان في التمتع بالأمن.

ولا يعتبر واجب الدولة في كفالتها للحرية بالنسبة لمواطنيها المسلمين
فقط ، بل يمتد إلى كل من يعيش فوق أرضها من أقليات ، ما داموا
يلتزمون بما تعاهدوا عليه ، أما إذا ما خرجوا عن العهد ، فالذنب ذنبهم^(٢) .

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذي يسلب الناس نعمة الأمن ، أو سعادة
الطمأنينة ، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدري أين يمسي؟ ويمسي وهو لا
يدري أين يصبح؟^(٣) .



(١) عبد الله : النظم السياسية والقانون الدستوري (ص : ٢٣٣) ، سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان
(ص : ١٣٠) .

(٢) حوى : الإسلام (٣/ ٢٨٩) .

(٣) القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا (ص : ٢٢٧) .